تحليل ظاهرة العنف السياسي من المنظور السوسيولوجي

د. المختار عمر برطشه
كلية الآداب – جامعة الزاوية

ملخص البحث:

تناول هذا البحث اشكالية تحليل ظاهرة العنف السياسي من المنظور السوسيولوجي حيث ركز على الربط بين جميع مقومات الظاهرة، ومحاولة الإحاطة بجوانبها من خلال تعريفها والأشكال التي تأخذها، والدوافع والعوامل الأساسية التي أدت إلى انتشارها، والتي تتداخل فيها مجموعة من العوامل الاجتماعية والسياسية والثقافية و والاقتصادية والتي تتخللها بعض الاسباب الفرعية التي تأخذ مقومات الوجود الاجتماعي فيها، كما تطرق البحث الى مقاربة مفاهيمية لبعض النظريات المفسرة لظاهرة العنف السياسي والتي انطلقت من التفسير الاجتماعي تمثلت في النظرية الوظيفية والنظرية الماركسية ،ونظرية الضبط الاجتماعي ،والتفاعلية الرمزية، حيث تباينت التوجهات النظرية في تفسيرها لتك الظاهر، فمنها من أرجع العنف السياسي الى الخلل الوظيفي للنظام السياسي في الدولة، ومنها ما اسنده الى حالة الصراع بين الطبقات، وترى ان العنف السياسي امراً مشروعاً في كثير من احيانه، وناتج عن اعمال الظلم والقهر التي تقوم بها الحكومات، و في توجها اخر اشار الى ان سلوك العنف والعدوان يرجع إلى وجود إخفاقات المجتمع ومؤسساته في التحكم في الأفراد، في حين ترى التفاعلية الرمزية أن سلوك العنف ما هو إلا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سلبا وإيجابا، وخلص البحث الى ان العنف السياسي يؤدي الى تكريس حالة من عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهديد السلم الاهلي،

وبساهم في استنزاف الموارد وتعطيل عملية التنمية وتفاقم حدة المشكلات الاقتصادية والاجتماعية، وفتح المجال امام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

الكلمات المفتاحية: العنف – العنف السياسي – النظرية الاجتماعية

مقدمة:

يعتبر العنف ظاهرة مركبة لها جوانبها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والنفسية. وهو ظاهرة عامة تعرفها كل المجتمعات البشرية بدرجات متفاوتة، وبصور وأشكال متعددة، ولأسباب متداخلة ومتنوعة، تختلف باختلاف المجتمعات والثقافات والمراحل التاريخية. وبالتالي فإن العنف قد يمارسه الفرد ضد نفسه أو ضد الآخرين، وقد تمارسه جماعة ما ضد جماعات أخرى في المجتمع، وقد تمارسه الدولة على المستوى الداخلي أو على المستوى الخارجي. ونظرًا إلى كون العنف ظاهرة مركبة، متعددة المتغيرات، فقد ظهرت العديد من الأفكار والنظريات والدراسات التي تغطي مختلف جوانب هذه الظاهرة.

وبالرغم من الخسائر المادية والمعنوية التي تنجم عن ممارسة العنف، إلا أنه لا يمكن التسليم بأن كل أنواع العنف ظواهر مرضية أو سلبية على الدوام. فالعنف السياسي قد تكون ضرورة تاريخية في بعض الحالات من اجل التغيير الى الافضل، وفي هذا الإطار يمكن فهم التحولات الثورية الكبرى في التاريخ ، التي لم تكن لتحدث لولا درجة من العنف. ولذلك يظل العنف أحد الأساليب، بل ربما الأسلوب الوحيد أحيانا لتحقيق التغيير النظام السياسي والاجتماعي، وخصوصاً عندما لا توجد المسالك والقنوات السلمية اللازمة للتغيير أو عندما تتقلص.

ومن البديهي أن يمثل العنف السياسي جانبًا مهمًا لظاهرة العنف بمعناها المجتمعي الشامل، ذلك أن إثارة قضية العنف السياسي ليس في جوهره إلا طرحًا لطبيعة السلطة والدولة في المجتمع. والارتباط بين السياسة والعنف وثيق جداً[1].

واذا حاولنا التعمق في اشكالية العنف وجدنا انها اشكالية معقدة لا تتخذ بعداً سياسياً أو اجتماعياً فقط ذلك لأن العنف يصاحبه العديد من الممارسات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية أو الخطابية، ولعل ما مارسته المجتمعات الحديثة في القرن الواحد والعشرين من المجازر الجماعية في حروب الطوائف، وحروب التصفيات السياسية إلا شاهدا على ذلك[2].

لقد شهدت العديد من الدول والمجتمعات انتشارا لظاهرة العنف السياسي وخاصة في الدول العربية، وتصاعدها إلى مستويات خطيرة، باتت تهدد بحروب دامية وحالات استنزاف شديدة لقوى المجتمع والدولة، فقد مارستها قوى سياسية واجتماعية مختلفة سواء كانت قوى حاكمة أو معارضة او بين القوى السياسية نفسيها أي داخل بنائها وإطاراتها التنظيمية، ولجأت إليها قوى اجتماعية للمطالبة بحقوقها، ولتحقيق اهدافها السياسية والاجتماعية [3].

وتأسيساً على ذلك فإن مفهوم العنف بصفة عامة يعتبر من المفاهيم التي اتخذت توجهات تفسيرية متفاوتة يصعب معها إرساء قاعدة تعريفية محددة ". وبما أن البحث السوسيولوجي يحاول مقاربة الظاهرة من وجهة نظر سوسيولوجية؛ أي باعتبار العنف معطى من معطيات الاجتماع البشري، ونتيجًة مباشرة أو غير مباشرة لهذا الاجتماع بمختلف مستوياته وأشكاله، فإن النظر إلى العنف من وجهة نظر سوسيولوجية من شأنه أن يقصي عدة مفاهيم لصيقة بالعنف، والتي تسربت إليه من حقول معرفية أخرى، خاصة علم القانون والعلوم السياسية وعلم النفس. كما إن تحديد العنف في الدراسات السوسيولوجية ليس بالأمر السهل المنال، إنه يقتضي منا إعطاءه بعدا اجتماعيا بالدرجة الأولى، وفق طرح دقيق يعبر عن ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها، لا باعتباره ظاهرة قانونية أو سياسية أو نفسية ...الخ، وبالرغم من أن هذه الأخيرة تدخل في تركيب كل ما هو ظاهرة اجتماعية. وعليه لابد من التركيز على مفهوم العنف من وجهة نظر سوسيولوجية، لا من وجهة نظر سيكولوجية أو سياسية أو قانونية، مع العلم أنه لا يمكن إغفالها في دراسة العنف سوسيولوجياً، فهي في كثير من جوانبها تفيد في تحديد دقيق للعنف[4].

فضلا عن ذلك فان استشراء هذه الظاهرة في مختلف المجتمعات نتيجة لمجموعة من الاسباب والعوامل المتداخلة، أدت بشكل مباشر أو غير مباشر في بروزها، وساهمت في تنوعها، فقد تعددت أنواع العنف السياسي سواء ما يطلق عليه العنف السياسي الرسمي الذي تمارسه الدولة من خلال أجهزتها المختلفة ضد المواطنين ،أو ما يطلق عليه العنف السياسي الشعبي الغير الرسمي الذي يمارسه المواطنون ضد الأنظمة السياسية، ومن خلال هذا تأتي أهمية هذه الورقة البحثية التي تنطلق من خلال ثلاث مباحث يهتم المبحث الاول بالجانب المنهجي للبحث ويشتمل على موضوع البحت واهميته واهدافه ومفاهيمه الرئيسة، ويهتم المبحث الثاني بالتصور النظري للبحث ويشتمل على مضمون العنف السياسي واشكاله واسبابه الرئيسة والمنظور السوسيولوجي المفسر له، اما المبحث الثالث فقد خصص لخاتمة البحث وتوصياته.

المبحث الاول– الجانب المنهجي للبحث:

اولاً– موضوع البحث واهميته:

لعل من بين القضايا التي شغلت الفكر الإنساني بصفة عامة، والفكر السياسي والاجتماعي بصفة خاصة، قضية العنف السياسي وإشكاليته، وبالرغم من اختلاف التفاسير والمفاهيم والتحاليل لمفهوم العنف السياسي وعلاقته بالمفاهيم المشابهة، فإن هذا البحث سيركز على التحليل السوسيولوجي للعنف السياسي، واذا كانت بعض الجماعات والحركات الاجتماعية تلجا الى العنف كوسيلة لتحقيق التغيير في المجتمع على الصعيد السياسي والاجتماعي والثقافي، فإن ممارسته تأتي نتيجة أسباب متعددة وبالتالي فإن اعتماد منهج العنف السياسي يولد آثارا بالغة الخطورة عل المجتمع والدولة. وعلى هذا الاساس يتبلور موضوع هذا البحث في تحليل ظاهرة العنف السياسي من المنظور السوسيولوجي سواء كان ذلك العنف الذي تمارسه النظم الحاكمة ضد المواطنين أو ضد فئات منهم، وهو ما يعرف بالعنف الرسمي الحكومي.

أو العنف الذي يمارسه المواطنون أو جماعات وعناصر منهم ضد رموز السلطة ومؤسساتها، وهو ما يعرف بالعنف الشعبي أو غير الرسمي

وفي هذا الإطار يسعى هذا البحث الى رصد وتحليل تلك الظاهرة، ومحاولة الإحاطة بجوانبها من خلال **الاهداف الاتية:**

1- التعرف على مضمون العنف السياسي واهم اشكاله.

2- بيان وتحديد أهم العوامل أو الاسباب الرئيسة المؤدية للعنف السياسي.

3- التعرف على اهم الاتجاهات السوسيولوجية المفسرة للعنف السياسي.

ثانياً-اهمية البحث.

1- تنبع أهمية هذا البحث من كونه يعالج موضوعًا حيويًا، يتمثل في زيادة تكرار أحداث العنف السياسي وزيادة درجة شدته في الكثير من المجتمعات وخاصة العربية ويكاد المرء أن يقرأ ويسمع بصورة شبه يومية أحداثًا ووقائع للعنف السياسي حدثت في هذه المجتمعات أو تلك ناهيك عن تلك الأحداث التي لا يتم الإعلان عنها أو تكون دائرة الإعلان عنها محددة.

2- إن هذا البحث يساهم في بناء قاعدة معلومات عن ظاهرة العنف السياسي، وذلك انطلاقًا من مفاهيمه ومؤشراته واتجاهاته النظرية المفسر له.

3- إن هذا البحث يعالج موضوعًا حيويًا يمثل جزءًا من خصائص مرحلة الانتقال التي تمر بها المجتمعات وخاصة العربية، فهي لم تستقر بعد، إذ لا يوجد اتفاق عام داخلها حول شكل النظام السياسي والاقتصادي وطبيعة النظام الاجتماعي المنشود .وعلى هذا الأساس، فهناك العديد من القضايا المحورية التي لم تحسم بعد وهذه الأوضاع من شأنها فتح الباب أمام التوتر والعنف .كما أن درجة العنف السياسي وشدته تعتبران مؤشرًا لأداء النظم السياسية وفاعلياتها، ومن ثم درجة شرعيتها، فهو الوجه الآخر لتدهور شرعية النظم القائمة.

4- تزداد الأهمية في كون ظاهرة العنف السياسي تمس الأفراد والمجتمعات والدول بصورة مباشرة، وتؤثر في شؤون حياتهم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية والسيكولوجية والصحية، وبذلك فهي تسهم في رفع الوعي النظري بالأسباب الكامنة التي تؤدي إلى العنف السياسي.

ثالثاً- تساؤلات البحث:

1- ماذا يقصد بالعنف السياسي؟ وما هي اشكاله؟

2- ما العوامل أو الاسباب الرئيسة المؤدية للعنف السياسي؟

3- كيف تنظر السوسيولوجيا لظاهر العنف السياسي؟

رابعاً- المنهج المستخدم في البحث:

يعتبر المنهج المستخدم في البحث السوسيولوجي الركن الأساسي الذي يعتمده الباحث، فهو الوسيلة التي يمكن عن طريقها الوصول إلى النتائج المرجوة، وهو الطابع المميز للموضوع أو وسيلة إبرازه علميا، من خلال السبل الفنية التي تتبع من قبل الباحث أثناء تجميع المعلومات والبيانات، وأثناء تصنيفها وتحليلها وتفسيرها، وعرض نتائجها في شكلها النهائي، لذا فقد استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي الذي يهدف إلى تجهيز البيانات والإجابة عن تساؤلات محددة، وهو من المناهج المهمة التي تستخدم في مثل هذا النوع من البحوث.

خامساً- مفاهيم ومصطلحات البحث:

قبل الولوج في تعريف العنف السياسي لابد من الوقوف عند معنى العنف بشكل عام، لأن معالجة أي موضوع ذات صلة بالمفاهيم يحتاج الى تحديد تلك المفاهيم من خلال تعريف يوضح مكوناتها وخصائصها، لذى يحاول الباحث في هذه الفقرة توضيح مفهوم العنف والعنف السياسي بشكل منفصل بغية رفع التداخل والخلط بينهما.

1- **مفهوم العنف:** يعرفه القاموس الفرنسي على أنه كل ممارسة للقوة عمدا أو جورا وكلمة عنف Violence الفرنسية مستعارة من الكلمة اللاتينية التي تشير إلى القوة .فمصطلح القوة والعنف مشتقان من أصل واحد، وإن كان مفهوم القوة (Force) اكثر شمولية من العنف فهذا الأخير من الناحية اللغوية هو الإكراه المادي الواقع على شخص لإجباره على سلوك أو التزام ما.

وكلمة عنف في اللغة العربية من الجذر (ع-ن-ف) وهو الخرق بالأمر وقلة الرفق به وهو عنيف، إذا لم يكن رقيقا في أمره وعنف به وعليه عنفا وعناقة أخده بشدة وقسوة، ولامه وعيره، واعتنف به الآمر: أخده بعنف، وأتاه ولم يكن على علم ودراية .به، واعتنف الطعام والأرض كرههم، وهكذا نجد كلمة عنف تشير في اللغة العربية إلى كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقسوة. أما في اللغة الإنجليزية فإن الأصل اللاتيني لكلمة Violence **هو** Violentia ومعناه : لاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لإلحاق الأذى بالأشخاص والإضرار بالممتلكات، ويتضمن ذلك معاني العقاب والاغتصاب والتدخل في حريات الأخرين[5].

أما اصطلاحا فالعنف ظاهرة فكرية تعبر عن نفسها في نشاط سلوكي يتصف باستعمال وسائل القوة وتصبح هذه القوة المظهر الخارجي للظاهرة، حيث تصبح الافكار هي المعبرة عن المظهر الداخلي. وهو كل سلوك يتضمن معاني الشدة والقوة، وهو الاستخدام غير المشروع للقوة المادية بأساليب متعددة لألحاق الاذى بالأشخاص والاضرار بالممتلكات العامة أو الخاصة لإحداث تغير في السياسة العامة للدولة او في نظام الحكم أو في أشخاصه[6].

2-العنف السياسي: هو العنف الذي يرتكبه الناس أو الحكومات لتحقيق أهداف سياسية، حيث يمكن أن يصف العنف الذي تستخدمه الدولة ضد دول أخرى بالحرب، أو ضد الجهات الفاعلة غير الحكومية خصوصاً وحشية الشرطة أو الابادة الجماعية، ومن جانب القائمين على السلطة أو المضادين لها. وهو استخدام كافة الوسائل

المتاحة لتحقيق أهداف محددة وفق حد أدنى من الوضوح النظري، ومن هنا عرف العنف السياسي بأنه استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الضرر بالأخرين لتحقيق أهداف سياسية مباشرة أو أهداف اقتصادية أو اجتماعية أم ثقافية ، وبناء عليه فإن العنف قد يمارسه النظام الحاكم ضد المواطنين أو بالأحرى ضد جماعات أو فئات منهم وهو ما يعرف بالعنف الرسمي أو الحكومي وهدفه تعزيز قدرة النظام على الاستمرار في السلطة من خلال تحجيم دور القوى السياسية المعارضة له[7].

3-النظرية الاجتماعية: هي مجموعة من القواعد والمبادئ الاجرائية والتي تحدد سياسة الباحث في علم الاجتماع ومسلكه في دراسة ظواهر المجتمع، وتعد النظرية بما تحويه من اتجاهات نظرية وقواعد منهجية بمثابة الإطار المرجعي الذي يلجأ إليه الباحث في دراسته ليوجه مسلك هذه الدراسة، وليحدد له فروضه الأساسية، ويعين الموضوعات والمجالات التي يتناولها، ويعينه في وصف وتفسير الظواهر موضوع الدراسة[8].

المبحث الثاني- الجانب النظري للبحث:

اولاً- مضمون العنف السياسي واهم اشكاله.

يعد العنف السياسي ظاهرة قديمة تواقفت مع ممارسة الانسان بالعمل السياسي، اذ لا يخلو مجتمع من المجتمعات من مظاهر العنف السياسي فهو واقعة تاريخية مرتبطة بالإنسان وتطوره، ولابد أن ينصب جهد البحث السوسيولوجي في المقام الأول على تحديد مفهوم واضح للعنف السياسي، دون غيره من المفاهيم ذات الدلالة القريبة أو المشابهة لدلالته، فنظرا لكون مفهوم العنف بصفة عامة يتداخل مع مفاهيم أخرى مثل مفهوم الإرهاب والتمرد والاحتجاج والثورة ...الخ، فإن جهد البحث السوسيولوجي لابد أن يتر كز حول تدقيق مفهوم العنف السياسي وذلك، تفاديا للخلط المفاهيمي من جهة، وتفاديا للوقوع في المزالق الأيديولوجية التي تحملها باقي المفاهيم الأخرى في طياتها من جهة اخرى، فمفهوم الإرهاب والتمرد مثلا يحمل في طياته خلفيات

أيديولوجية مرتبطة بالمنظور السياسي المحافظ نحو العنف، الذي تمارسه الجماعات المعارضة للسياسة التي تتبعها الدولة. وتتجسد التعريفات لمفهوم العنف السياسي في ثلاث اتجاهات على النحو الاتي:

الاتجاه الأول: يعرف العنف السياسي بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية، أي إن مفهوم العنف يشمل كل سلوك يتضمن الاستخدام الفعلي للقوة المادية، لإلحاق الأذى والضرر بالذات أو بالأشخاص الآخرين وتخريب الممتلكات، للتأثير في إرادة المستهدف، ومن هذه التعريفات، على سبيل المثال :تعريف تشارلز ريفيرًا، وكينيث سويتزر، إذ عرفا العنف "الاستخدام غير العادل للقوة من قبل مجموعة من الأفراد لإلحاق الأذى بالآخرين والضرر بممتلكاتهم"، وعرف بكر القباني، العنف بأنه نقيض الهدوء وهو كافة الأعمال التي تتمثل في استعمال القوة أو "القهر او القسر أو الاكراه بوجه عام، مثل اعمال الهدم والتدمير والتخريب والتعذيب"

الاتجاه الثاني: يعرف العنف بأنه الاستخدام الفعلي للقوة المادية و التهديد باستخدامها، وهذا الاتجاه يوّسع المفهوم الأول ليشمل التهديد باستعمال القوة، إلى جانب استخدامها الفعلي، أي ليشمل السلوك القولي إلى جانب السلوك الفعلي، ومن التعريفات التي تنضوي تحت هذا الاتجاه تعريف" ساندرا بول حيث يعرف العنف السياسي بأنه الاستخدام غير الشرعي للقوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى بالأخرين"، وكذلك تعريف "نيسشين" الذي يرى ان العنف هو استخدام وسائل القوة والقهر او التهديد باستخدامها لإلحاق الاذى والضرر بالأشخاص والممتلكات وذلك من اجل تحقيق أهداف غير قانونية أو مرفوضة اجتماعياً"[9].

الاتجاه الثالث: ينظر الى العنف باعتباره مجموعة من الاختلالات والتناقضات الكامنة في الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع، لذلك يطلق عليه اسم "العنف الكلي "أو" البنائي"، ويتخذ أشكالً عدة، منها :غياب التكامل الوطني داخل المجتمع، وسعي بعض الجماعات إلى الانفصال عن الدولة، وغياب العدالة

الاجتماعية، وحرمان قوى معينة داخل المجتمع من بعض الحقوق السياسية، وعدم إشباع الحاجات الأساسية، مثل التعليم والصحة والمأكل، لقطاعات عريضة من المواطنين، والتبعية في المستوى الخارجي. ويطلق بعضهم على العنف الهيكلي اسم "العنف الخفي، وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات .في ذلك تمييز له من العنف الظاهر العنف الهيكلي اسم العنف الخفي، وذلك لأنه عنف كامن في البنى الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للمجتمعات .في ذلك تمييز له من العنف الظاهر، وهو الذي يتم التعبير عنه بسلوكيات وممارسات ظاهرة وملموسة.

وهناك" شبه اتفاق بين أغلب دارسي ظاهرة العنف السياسي على أن العنف يصبح سياسيًا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية، على الرغم من الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها، وطبيعة القوى المرتبطة بها، ولذلك فإن أغلب الباحثين والدارسين يعرفون العنف السياسي بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية[10].

ولا يختلف مفهوم العنف والعنف السياسي عن غيرهما من المفاهيم الاجتماعية، إذ تتعدد وتتداخل تعريفات كل منهما. وذلك نظرًا لاتسام ظاهرة العنف بالتعقيد والتداخل، وتتعدد صور العنف وأشكاله، وتتنوع دوافعه وأسبابه، ومستويات ممارسته. كما أن للظاهرة أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافة والنفسية، وبالإضافة إلى هذا، فإنه ليس هناك اتفاق بين الباحثين حول التعريف الإجرائي للمفهوم، إذ تتعدد المؤشرات التي يطرحونه له.

والعنف السياسي باعتباره وسيلة للتعبير عن الرأي السياسي والحصول على الشرعية أو كونه وسيلة للانتصار السياسي على الخصم. هو الذي يقوم به فاعله ابتداءً لتحقيق هدف سياسي أو للتعبير عن موقف سياسي، أو يقوم به فاعله رداً على موقف أو حالة أو عنف سياسي مسلح.

وثمة شبة اتفاق بين اغلب الدارسين لظاهرة العنف السياسي على ان العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية رغم الاختلاف بينهم في تحديد طبيعة هذه الأهداف ونوعيتها وطبيعة القوى المرتبطة بها، ومن هنا عُرفَ العنف السياسي بأنه "استخدام القوة أو التهديد باستخدامها لإلحاق الأذى والضرر بالآخرين لتحقيق أهداف سياسية"[11]. ومن هنا، قد تمارس السلطة السياسية العنف لغرض إخضاع خصومها، وضرب القوى التي تمثل تحدياً لها. وقد تلجأ القوى المعارضة الى العنف السياسي ايضا وذلك لتحقيق غاياتها في الوصول الى السلطة وهناك أمثلة تاريخية على دور العنف ففي (إيطاليا) أثناء عهد موسوليني، كان للفعل العسكري والعنف القومي مكانة مقدسه، ليس كمكونين أساسيين للحفاظ على الأمن الوطني فحسب، وإنما باعتبارهما أعلى أشكال وأسمى درجات الحياة الوطنية، وتم تعريف الحرب، ليس باعتباره مسألة ضرورية لبناء الإمبراطورية العظمى الجديدة فحسب ، وإنما كمتطلب أساسي للدولة[12].

وتعرف الموسوعة السياسية العنف السياسي بأنه استخدام للقوة بهدف الاستيلاء على السلطة أو الانعطاف بها نحو أهداف غير مشروعة. أما قاموس اوكسفورد السياسي فيعرفه "بانه استخدام التهديد او الاذى الجسدي بواسطة مجموعات انغمست في صراعات سياسية داخلية لمعارضة الحكومة. وفي تقرير بعنوان" التقرير العالمي حول العنف والصحة الصادر عن منظمة الصحة العالمية عام2002،عرفت المنظمة العنف: "بأنّه الاستعمال المتعمَّد للقوة الماديّة أو القدرة، سواء أكان بالتهديد أم الاستعمال المادي الحقيقي ضد الذات أو ضد الآخر أو ضد مجموعة أو مجتمع، بحيث يؤدي إلى حدوث إصابة أو موت أو إصابة نفسية أو الحرمان"، أي إن مفهوم العنف يشمل الناحية البدنية والجنسية والسيكولوجية[13].

ويعرفه عالم الاجتماع "فليب يرو" بغنه وسيلة للولوج الى الوجود السياسي من خلال فرض النفس كطرف مقابل على مختلف فاعلي اللعبة المؤسساتية، أي على

الحكام والاحزاب والقوى الاجتماعية الاخرى عن طريق العصيان المسلح ضد الدولة والتمرد، والتفجيرات الارهابية، وحجز الاشخاص، أي اللجوء الى العنف من اجل الوصول الى العملية السياسية والتأثير على الاخرين الذين يعملون في هذا المجال. ويعرفه " **تشارلى تيلى**": بأنه تفاعل ملحوظ يتم من خلاله السيطرة على الأشخاص أو إلحاق الدمار البدني أو الطبيعي بهم أو بها في وجه مقاومة من جانبهم، ويرى "فون ديرميد" ان العنف السياسي هو أعمال الاضطراب أو التدمير أو الأذى التي يكون الغرض منها ولضحاياها وللظروف المحيطة بها ولتنفيذها ولأثارها مغزى سياسي بمعنى أنها تميل إلى التأثير في سلوك الأخرين في موقف تفاوضي له نتائج على النظام الاجتماعي. ويعرفه أسامة محمد صالح بأنه استخدام القوة المادية بشكل يؤدى إلى الإضرار بالسلامة الجسدية للأشخاص أو إتلاف السلامة المادية للأشياء بهدف نهائي يتمثل في تعظيم نصيب الأفراد من السيطرة على القرارات التي يتم بمقتضاها توزيع القيم المادية أو المعنوية محل التقدير في المجتمع، أما "حسنين توفيق إبراهيم" عرف العنف السياسي بأنه كافة الممارسات التي تتضمن استخداما فعليا للقوة أو تهديدا باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية تتعلق بشكل نظام الحكم وتوجهاته الأيديولوجية أو سياساتها الاقتصادية والاجتماعية[14].

ومن هذا المنطلق فإن العنف السياسي قد يكون منظما (الانقلابات – عمليات الاحتلال) أو غير منظم (أحداث الشغب –التظاهرات) وقد يكون فرديا (الاغتيال أو الخطف) أو جماعيا (المظاهرات أو الإضرابات)، وقد تستغرق أعمال العنف فترة طويلة نسبيا (الحروب الثورية أو الحروب الأهلية)، وقد تكون سريعة ومؤقتة (المظاهرات أو الاغتيالات. ويوجد العديد من التعريفات للعنف السياسي ولكن سوف يتبنى الباحث تعريف" حسنين توفيق إبراهيم "نظرا لاحتوائه على كافة مؤشرات العنف السياسي ومنها المظاهرات السلمية واغتيالات والاعتقالات والانقلابات والحروب الداخلية، كما أنه تتوافر شروط التعريف الجيد.

أ- **أشكال العنف السياسي:**

تتعدد اشكال العنف السياسي الى عدت انواع تتمثل في:

1- **الاغتيالات ومحاولات الاغتيال:** وهي عمليات القتل أو محاولات القتل التي تستهدف شخصيات رسمية تشغل مناصب ذات تأثير على القرار السياسي أو ذات صلة بمراكز صناعة القرار وفي مقدمتهم رؤساء الدول ورؤساء مجالس الوزراء والوزراء وزعماء الأحزاب والقيادات الأمنية .

2- **الانقلابات أو محاولات الانقلاب:** ويقصد بها عملية إطاحة فجائية وسريعة بالنخبة الحاكمة وغالبا ما تتسم بالعنف، وقد تتم من داخل النخبة ذاتها أو تحل نخبة جديدة محل النخبة التي تم الإطاحة بها وغالبا ما تتم بمعاونة عناصر من المؤسسة العسكرية أو الشرطة أو أجهزة الأمن، وقد يترتب عليها تحولات جذرية فيما بعد ومن ثم يتحول الانقلاب إلى ثورة ويشار في هذا الصدد إلى انقلابات ناجحة ومحاولات انقلابية فاشلة.

3- **التمرد:** وهو شكل من أشكال المواجهة المسلحة للنظام القائم من قبل بعض العناصر المدنية أو العسكرية أو الاثنين معا وذلك لممارسة الضغط والتأثير على النظام للاستجابة لمصالح معينة لهذه القوى، وقد يكون التمرد طويل المدى مقدمة لثورة قد تطيح بالنظام برمته . وطبقا لحجم القوى التي تتمرد يمكن القول بأن هناك التمرد الجماهيري، وهو الذي يشارك فيه عدد كبير من المواطنين وهناك التمرد العسكري، وهو الذي تقوم به عناصر من القوات المسلحة أومن قوات الأمن، أو الاثنين معا.

4- **اعمال الشغب:** ويقصد بها استخدام العنف من جانب تجمعات من المواطنين ضد النظام السياسي أو بعض رموزه وكذلك ضد الممتلكات الخاصة أو العامة فيما يصاحب أعمال من الشغب من إمكانية القتل والتخريب والتدمير، وقد تنتشر في نطاق جغرافي واسع نسبيا ويشترك فيها عدة فئات اجتماعية.

5-**عمليات الاعتقال لأسباب سياسية:** وتمثل هذه العمليات سلوكا اعتياديا في العديد من دول العالم الثالث وإن تفاوت العنف من دولة إلى أخرى من حيث مدى تكرار هذه العمليات وأعداد المعتقلين .وعادة ما تأتي هذه الاعتقالات في إطار تصدي النظم الحاكمة للاحتجاج الجماعي والعنف السياسي، وفي حالات عديدة تتم عمليات الاعتقال رد الاشتباه أو من باب اتخاد إجراءات تعتبرها السلطات وقائية لحفظ الأمن والنظام وهو ما يعرف بالاعتقال التحفظي أو الوقائي في بعض الدول العربية وتجدر الإشارة إلى أن عمليات الاعتقال كثيرا ما تمارس من قبل النظم الحاكمة خارج إطار القانون أوفي ظل ترسانات من القوانين المستبدة التي تصدرها النظم المعنية بقصد إحكام سيطرتها على مجتمعاتها.

6-**الأحكام المرتبطة بقضايا سياسية:** وتتراوح هذه الأحكام ما بين الحبس لمدة مختلفة ولإعدام و عادة ما تستهدف المحاكمات لأسباب سياسية عناصر تنتمي إلى قوى أو تيارات أو تنظيمات معارضة، وذلك بتهم مختلفة أبرزها التأمل بقلب النظم، و تشكيل تنظيمات سرية بالمخالفة للقانون، و العمل لحساب أطراف أجنبية، و المشاركة في المظاهرات أو التحريض عليها(15).

ثانياُ- العوامل أو الأسباب المؤدية للعنف السياسي:

إن العنف السياسي لا يأتي من فراغ وإنما هو نتيجة ومحصلة لأسباب عديدة، كما إن ممارسته من قبل الجماعات المختلفة قد يختلف من حيث الاسلوب والتوقيت واعتماداً على الافكار والاهداف والاسباب الخاصة بكل منها، وهذه العوامل أو الاسباب يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات وهي:

1- **الاسباب السياسية:**

تعد العوامل السياسية من ابرز العوامل المسببة للعنف السياسي، ويمكن بيان أبرز هذه الاسباب في:

أ- استبداد النظام السياسي ودكتاتورية الحكم وعدم وجود مشاركة شعبية حقيقة: او ما يسمى بالأنظمة الشمولية التي تنكر الاخر في المشاركة السياسية، وفي هذا الصدد يشير ارسطو) الى ان العنف ظاهرة مرتبطة بالطغيان الذي تمارسه الانظمة الدكتاتورية التي لا تخضع للقانون، وهذا بدوره يولد مناخاً سلبياً يؤدي الى الانفجار والعنف.

ب- حرمان القوى السياسية من حرية العمل والتعبير.

ج انعدال المؤسسات الشرعية التي توصل صوت الجماعات السياسية الى السلطة.

د - اعتماد الدولة اساليب قهرية في تعاملها مع المواطنين كالتعذيب والاغتيالات والسجون.

هـ - انسداد افاق التغيير وسيادة الإحباط بسبب عدل القدرة عل تغيير السلطة او تداولها بطريقة سلمية وغياب الحوار الوطني.

2- الاسباب الاقتصادية:

النظام الاقتصادي هو التدابير المنظمة التي تقوم الدولة وفقاً لها بتنظيم العمليات الاقتصادية المتمثلة بإنتاج المنافع والخدمات وتوزيعها على الافراد بصورة عادلة أو ما يسمى بالعدالة التوزيعية، فضلا عن ذلك تنظيم الاسعار وعمليات السوق والتضخم والانكماش والسيطرة والبطالة والفقر عن طريق ما يسمى بالتنمية المستدامة، وعند حصول الخلل في هذه العمليات الاقتصادية وتفشي ظاهرة الفقر والبطالة وتفاوت الدخول الفردية بشكل كبير يؤدي الى تنامي الاحباط والغضب بين الافراد والذي بدوره يؤدي الى بروز ظاهرة العنف السياسي داخل المجتمعات. لذا فإن من ابرز العوامل الاقتصادية المؤدية الى العنف السياسي هي:

أ- غياب العدالة الاجتماعية وتزايد التفاوت الطبقي.

ب - عجز الدولة ع تلبية الحاجات الأساسية للمواطن كالعمل والاسكان والعلاج.

ج- إخفاق التنمية واحتكار السلطة و الثروة.

3- الاسباب الفكرية:

من العوامل التي تؤدي الى تصعيد العنف السياسي هي الافكار والمعتقدات التي يلتزم بها الافراد والجماعات سواء كانوا على مستوى الحكام أو المحكومين، وفي هذا الصدد يقول "اندريه لالاند" إن الا نساق الفكرية قد تكون قواعد تحكم السلوك الاجتماعي والاخلاقي أو تنظيم البناء القانوني والسياسي أو تكون بمثابة نظريات تحدد الاحكام وتقدي المواقف أو قضايا تفسر البناء الاجتماعي بصفة عامة، وفي الاتجاه نفسه ذهب "كارل منهايم" الى القول بأن الأفكار تتضمن كل الا نساق الأيديولوجية التي تهدف الى الدفاع عن الوضع الراهن وإيجاد التيريرات اللازمة لحماية مصالح الفئات سواء كانت حاكمة او محكومة(16).

ومن هنا يمكن القول بأن الافراد في أي مستوى كانوا بسبب خلفياتهم المتعصبة والمطرفة يلجأون الى ممارسة العنف السياسي، فهؤلاء أحياناً يربطون أفكارهم وعقائدهم التي يؤمنون بها مع العمل السياسي، وهذه الحالة يسميها المفكر الفرنسي "روجيه غارودي" بالتعصب السلفي الذي يعرفه بأنه عقيدة دينية أو سياسية أو غير ذلك في الشكل والاطار الثقافي، وبالتالي فإن هذا التعصب يتحول الى سلوكيات تأتي من الفكر والمعتقد والذي يؤدي الى ممارسة العنف، ومن ثم فإن العوامل الفكرية، والدينية المتطرفة تلعب دوراً واضحاً في تصاعد العنف السياسي وأحد الاسباب المؤدية له.

3- الاسباب الاجتماعية والثقافية:

العوامل الاجتماعية والثقافية لها دور في تفشي ظاهرة العنف السياسي في المجتمعات، والتي يمكن تلخيصه في العادات والتقاليد والقيم والثقافات الموجودة في المجتمعات، فطبيعة ثقافة المجتمع وعاداته وتقاليده والتنشئة الاجتماعية لأفراده هي التي تحدد صور سلوكه وممارساته اليومية على كافة المستويات، فإذا كانت الثقافة عنيفة يتحول اللسان الى اداة لممارسة كل أشكال العنف المادي من القتل والتدمير،

أما اذا كانت الثقافة تحتضن مفاهيم الرفق والعفو والتسامح يتحقق السلم الاهلي والتوازن الاجتماعي، بمعنى ان الذي يزيد من تعميق العنف بكل مستوياته هو طبيعة الثقافة السائدة وخياراتها العامة، حيث أن الثقافة التي ترفض التعددية والاختلاف تنتج الاقصاء الاجتماعي، وتقوم على التهميش والتسلط والاستبداد، وهي بيئة خصبة لإنتاج العنف في المجتمع، ولعل من بين الاسباب الاجتماعية والثقافية تلك التي تتمثل في:

أ- ظهور القوى المهمشة التي تعيش الاغتراب وتشعر بعدم اكتراث السلطة لمصيرها.

ب- انتشار الفساد بمختلف اشكاله وسيطرة ثقافة الاستهلاك.

ج- فقدان المشروع الوطني الذي يحظى بالشرعية والاجماع ويحقق الطموحات ويزرع الامل[17].

إن هذه الاسباب تعتبر محفزات ودوافع للجماعات السياسية والايديولوجية المختلفة للشروع بممارسة العنف أو التهديد به لتغيير الوضع القائم أو إصلاحه باعتباره المسؤول عن ظهور الازمة الفكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو الاجتماعية.

ثالثًا- التحليل السوسيولوجي للعنف السياسي:

بما أن البحث السوسيولوجي يحاول مقاربة الظاهرة من وجهة نظر سوسيولوجية؛ أي باعتبار العنف معطى من معطيات الاجتماع البشري، فإن النظر إلى العنف من وجهة نظر سوسيولوجية من شأنه أن يقصي عدة مفاهيم لصيقة بالعنف، والتي تسربت إليه من حقول معرفية أخرى، خاصة علم القانون والعلوم السياسية وعلم النفس.

إن تحديد العنف في الدراسات السوسيولوجية ليس بالأمر السهل المنال، إنه يقتضي منا إعطاءه بعدا اجتماعيا بالدرجة الأولى، وفق طرح دقيق يعبر عن ظاهرة اجتماعية قائمة بذاتها، لا باعتباره ظاهرة قانونية أو سياسية أو نفسية ...الخ، وذلك

بالرغم من أن هذه الأخيرة تدخل في تركيب كل ما هو ظاهرة اجتماعية. وعليه لابد من التركيز على مفهوم العنف السياسي من وجهة نظر سوسيولوجية، لا من وجهة نظر سيكولوجية أو قانونية ..الخ، مع العلم أنه لا يمكن إغفالها في دراسة العنف سوسيولوجيا، فهي في كثير من جوانبها تفيد في تحديد دقيق للعنف بمختلف تمظهراته، خاصة وأن الظاهرة موضوع البحث على قدر كبير من الشمولية من حيث: طول الزمان واتساع المكان وعدد الفاعلين فيها، وبعيدا عن جملة المقاربات الأخرى التي تتناول ظاهرة العنف السياسي علميا، فإن" العنف السياسي كظاهرة اجتماعية تتكون من عدد من أفعال مجموعة من الفاعلين تحدث في محيط معين، وتكون لها درجة من الاستمرارية بحيث تحتل فترة زمنية واضحة[18].

إن هذه المؤشرات الثلاثة :المجال الزمني، المجال المكاني، المجال البشري، تعطينا صورة واضحة للعنف السياسي من وجهة نظر سوسيولوجية، يمكننا إلى حد كبير، الاعتماد عليها في إعطاء العنف السياسي صفة الظاهرة الاجتماعية، وتمنحنا القدرة على قياس شدة وتواتر وأشكال ظاهرة العنف السياسي في المجتمع كفعل اجتماعي، بحيث يمكن من خلالها تحديد العنف كظاهرة اجتماعية[19].

ونظرًا إلى كون العنف ظاهرة مركبة، متعددة المتغيرات، فقد ظهرت العديد من الأفكار والنظريات والدراسات التي تغطي مختلف جوانب الظاهرة .وجاءت هذه المساهمات من قبل باحثين ينتمون إلى عدة حقول معرفية مختلفة ، ففي الجانب السوسيولوجي التي سنعرض البعض منها في هذه الورقة البحثية، فقد ذهب "ماركيوز" الى القول بان العنف السياسي يظهر في العدوانية المتراكمة التي تسود كل اوجه النشاط الرأسمالي وتتمثل تلك الاتجاهات النظرية المفسرة لظاهرة العنف السياسي، في البنائية الوظيفية، والماركسية ونظرية التفاعل الرمزي، ونظرية الضبط الاجتماعي.

فحسب الاتجاه الوظيفي تحدث ظواهر الانحراف والسلوك المنحرف على الخصوص، عند عدم القدرة على تجاوز الاختلال الوظيفي الذي يحدث بين الوحدات

والعناصر المكونة للبناء الاجتماعي، أي ان العنف يرتبط ارتباطا اساسيا بالبناء الاجتماعي وليس بالأفراد[20].

وتعتبر البنائية الوظيفية من النظريات السوسيولوجية التي شغلت حيزا كبيرا في أدبيات علماء الاجتماع خاصة في بداية القرن العشرين، واحتلت مكانة مرموقة بين نظرياته .ويشير الباحث في هذا السياق إلى أن هذه النظرية لم تأت نتيجة جهد عالم بعينه بل تضافرت جهود العديد منهم في مجالي علم الاجتماع والانتروبولوجيا الاجتماعية في إرساء دعائم هذا التيار .كما تجدر الإشارة إلى أن هذا الاتجاه في علم الاجتماع لم ينطلق من فراغ أيضا بل جاء استجابة لمنبهات كثيرة أتى بعضها مما سبق هذا الاتجاه من تراث علمي، سواء كان حول الإنسان أو حول الطبيعة وظواهرها.

ومن هذا المنطلق يعتبر الاتجاه الوظيفي من الاتجاهات الكبرى التي حاولت إعطاء تفسير شامل لمفهوم العنف، حيث ينظر أصحابه إلى حدوث العنف السياسي في المجتمع كحاجة وظيفية وضرورة تقتضيها حاجات النسق الاجتماعي، وفي ذات الوقت يؤكدون بأن هناك عوامل عديدة تعمل على إعادة الاستقرار، وإعادة توازن النسق. والمسلمة الأساسية التي ترتكز عليها هذه النظرية تتمحور حول فكرة تكامل الأجزاء، والاتساق والتماسك والاعتماد المتبادل بين هذه الأجزاء المختلفة للنسق، وعليه فإن أي خلل أو تغير في جزء من أجزاء النسق من شأنه أن يحدث تغيرات في أجزاء أخرى.

وعلى هذا الأساس ينظر الوظيفيون للعنف السياسي على أنه يتضمن دلالات هامة عن حالة اللاتوازن وعدم الاتساق داخل النسق،" فالعنف "أما يكون نتاجا لفقدان المعيار، وأما أن يكون نتاجا لفقدان الارتباط بالجماعة الاجتماعية، أو نتيجة اللامعيارية وفقدان التوازن الذي قد يصيب المجتمع الإنساني أو الجماعة، بحيث تتحطم المعايير وتسود الفوضى، فيلجأ الأفراد إلى العنف[21].

كما يرجع أصحاب النظرية الوظيفية العنف السياسي إلى الخلل الوظيفي للنظام السياسي في الدولة وينظرون إلى السلطة الحاكمة كنظام سياسي له بناؤه وعلاقاته المتبادلة وحدوده التي تحفظ له توازنه، وبالتالي فإن توازن النظام السياسي يمكن أن يصيبه الخلل نتيجة اضطراب البناء أو العلاقات أو الحدود، وبهذا يمكن القول أن العنف السياسي هو دليل على وجود خلل ما في النظام السياسي، وإذا تغيرت القواعد والقوانين والمسؤوليات التي تعمل على توازنه، فإنه من المتوقع أن تظهر فيه علاقات سلبية التي بدورها تؤدي الى العنف السياسي. بمعنى ان الاتجاه الوظيفي يفسر العنف السياسي لوجود حالة من العجز في أبنية النظام السياسي لا يستطيع معها القيام بوظائفها بكل فاعلية فمن هنا يفقد القدرة على التكيف والتأقلم مع المتغيرات الجديدة التي قد تكون مصدرها داخليا و خارجيا وبذلك قد يلجأ النظام الى القوة والإكراه لمقاومة هده الضغوط و التحكم فيها وهذا يؤدي إلى تزايد إحساس المواطنين بتدهور شرعيته ومن ثم يزداد انخراطهم في أعمال العنف المضاد لهم[22].

واذا كان الاتجاه الوظيفي يرى ان حالة الخلل والعجز في ابنية النظام السياسي أدت الى حدوث العنف السياسي في الدولة، فإنه ووفق توجه اخر ترى الماركسية ان العنف السياسي يستند على فكرة مفادها أن تاريخ كل مجتمع منذ انحلال الملكية البدائية يقوم على الصراع بين الطبقات، بين طبقة العمال المحكومة والطبقة البرجوازية الحاكمة، وبالتالي يجب على الطبقة المحكومة ان تحرر نفسها من الطبقة الحاكمة عن طريق انقلاب ثوري، مما يؤدي هذا الامر الى ممارسة العنف بينهما وانهيار إحداهما، وفي هذا الصدد يرى ماركس ان طبيعة المجتمع تتمثل في كونه نظام ينهض على اشكال التوازن للقوى بين الجماعات والتنظيمات المتعارضة والمتصارعة .وحيث ان الطبيعة الانسانية تتميز بالسلبية إلى حد كبير، فإن اغلبية الناس محكومون بواسطة القلة.

وقد اتفق الرواد المعاصرون للاتجاه الماركسي امثال "رايت ميلز" وغيره على الوظائف التكاملية للصراع، بوصفه يؤدي الى التكامل الاجتماعي وليس الى التفكك والتحول. وقد اعتبر العنف سلاحا يستخدم حتى في الحرب كونه يمثل أحد وسائل السيطرة. وفي ذات السياق يعرف لويس كوزر" الصراع بأنه عملية اجتماعية ضرورية لفهم العلاقات الاجتماعية، واعتبره نضالا وكفاحا حول القيم، المكانات ومصدر القوة فالصراع الذي تمارسه المجتمعات خاصة المجتمعات المفتوحة البناء، يخفف من حدة التوتر بين اطرافها المتصارعة، وهكذا يستمر الصراع بين مختلف الطبقات والفئات الاجتماعية ليعيش المجتمع في تغير مستمر .ويصبح على ذلك القهر والإلزام هما الوسيلة الاساسية لتحقيق التضامن الاجتماعي، حسب رأيهم(23).

وتأسيسا لما سبق يرى الماركسيون ان العنف السياسي يظهر مع ظهور الدولة ويدوم بدوامها، وذلك لأن الدولة نشأت من أجل لجم تضاد الطبقات وتستخدم كافة وسائل القمع من ذلك، وبالتالي فإن العنف السياسي في نظر المدرسة الماركسية هو العنف الذي تمارسه الدولة وهو ذو طابع سياسي واجتماعي منظم، أي نظرت الى العنف السياسي بوصفه عنفاً اجتماعيا تاريخيا، لأنه وليد الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع المتناقض. كما تؤكد النظرية الماركسية أنه لا يمكن الانتقال من الرسمالية إلى البروليتاريا إلا باستعمال العنف .ويصبح بذلك العنف مشروعا إذا كان يؤدي إلى ولادة حكومة جديدة يوافق عليها الشعب بعد استشارته ديمقراطيا ."وقد اعتبر العنف الثوري انه تاريخيا لا جل تقرير المصير وتحقيق الاستقلال وإنهاء التبعية، .وما العنف السياسي إلا نتيجة حتمية لأعمال القمع والإرهاب التي تقوم بها الأنظمة الاستعمارية والعنصرية ضد ابناء البلد(24).

واذا كانت الماركسية ترى ان العنف السياسي امراً مشروعاً في كثير من احيانه، وناتج عن اعمال الظلم والقهر التي تقوم بها الحكومات الدكتاتورية ضد الشعب، فإن نظرية الضبط الاجتماعي تفسر السلوك العنيف والعدواني ايضا انطلاقا

من فكرة أساسية مفادها أن العنف والعدوان والجريمة بشكل عام سلوكيات ناتجة عن طبيعة البناء الاجتماعي المجتمع)، أو هي استجابة له، بحيث ترجع هذه النظرية سلوك العنف والعدوان إلى إخفاقات المجتمع ومؤسساته في التحكم في الأفراد من خلال القيود التي وضعها المجتمع والمتمثلة في المعايير الاجتماعية، ويرى أصحاب هذه النظرية أن خط الدفاع بالنسبة للمجتمع يكمن في المعايير الاجتماعية التي لا تشجع العنف بمختلف اشكاله بل تستنكره، فأعضاء المجتمع الذين لا يتم ضبط سلوكهم عن طريق الأسرة وغيرها من جماعات الضبط غير الرسمي يتم ضبط سلوكهم عن طريق وسائل الضبط الاجتماعي الرسمية، ولكن عندما تفشل الضوابط الرسمية يظهر سلوك العنف والجريمة بين أفراد المجتمع. ويستخدم مصطلح الضبط في الدراسات السوسيولوجية للإشارة أن سلوك الفرد وكل تصرفاته محددة بالجماعة التي ينتمي إليها، والمجتمع الكبير الذي يعتبر عضو فيه .أما الوسائل التي تكفل امتثال الأفراد لقواعد الضبط فهي ميكانيزمات ذات طبيعة اجتماعية، فالمجتمع يفرض عن طريق وسائل الضبط قيودا منظمة ومتسقة نسبيا على سلوك الأفراد، وبهدف مسايرة كل فرد فيه للتقاليد وأنماط السلوك ذو الأهمية في أداء المجتمع . ويهدف الضبط الاجتماعي إلى تحقيق النظام الذي يحظى بالقبول والموافقة من جانب المجتمع بما يحفظ استقراره وتماسكه واستمراره، كما يهدف أيضا إلى تدعيم القيم الاجتماعية وعدم الانحراف عن معايير المجتمع وسننه الاجتماعية[25].

وبناء على ذلك يمكن القول أن قوانين وضوابط المجتمع تعتبر بالنسبة للأفراد أوامر يجب الالتزام بها، بمعنى أن كل الأفراد ضمن المجتمع ملزمون بالانصياع لقوانينه، لكن هذه القوانين ليست حتمية أي يمكن لبعض الأفراد الخروج عنها وعدم الانصياع لها، وبالتالي ارتكاب سلوكيات منحرفة عن المجتمع ومن بين هذه السلوكيات أو الانحرافات نجد سلوك العنف، والذي تعتبره هذه النظرية أنه نتاج لفشل أو غياب

المنظومة القانونية الرسمية أو غير الرسمية في القيام بمهمتها الأساسية والمتمثلة في الردع أو الحماية المقدمة لمختلف شرائح المجتمع.

وفي رؤية اخرى ساهمت النظرية التفاعلية الرمزية في تفسيرها لظاهرة العنف السياسي بتصور مفاده أن سلوك العنف ما هو إلا انعكاس للرموز التي يشاهدها الفرد ويتأثر بها سلبا وإيجابا بشكل مباشر، حيث ترى ان عملية التفاعل تعتمد على الاتصال بين الأفراد باعتبار أن اللغة أساسا للتفاعل بالإضافة إلى الرموز والإشارات الأخرى، فالفرد في نظر هذا الفكر يتصرف بشكل معين بواسطة التفاعل الرمزي أي من خلال عملية التأثير التي تحصل بين الأفراد في مواقف سياسية مختلفة، حيث هذا التفاعل الرمزي المتمثل في عنف السلطات الحاكمة على الافراد او الاحزاب المعارضة قد يؤدي إلى التأثير فيهم وبالتالي ممارسة فعل مماثل ضدهم، فما يلاحظ أن عملية الرجع التي يحصل عليها الفرد من خلال تفاعله مع الآخرين، فإذا كان ذلك الرجع سلبيا أثر على نفسية الفرد بشكل كبير وإذا كان هذا الرجع ايجابيا رفع من معنوياته وعمل على تكوين نفسية سوية وهذا ما يفسر العنف الذي تمارسه الحكومات الدكتاتورية ضد افراد الشعب قد يؤدي إلى سلوك مماثل ضدهم لأن المرجعية هنا الحكومة تبعا لسلوكها السيء أو تفاعلها غير السوي مع الافراد يؤدي إلى ممارسة نفس السلوك ضدهم [26].

المبحث الثالث- خاتمة البحث وتوصياته:

من خلال ما تقدم، تتضح لدينا أهمية العلوم الاجتماعية بصفة عامة، وعلم الاجتماع بصفة خاصة، في تشريح أزمة العنف السياسي في المجتمع، وكشف النقاب عن جوهر الظاهرة وحقيقتها التي تسطنيتها بهدف تحليلها وتفسيرها، فمن خلال ما تم تناوله من افكار حول ظاهرة العنف السياسي من المنظور السوسيولوجي، فإنه يمكن القول أن جميع المجتمعات عرفت ظاهرة العنف بأشكاله المختلفة، ومن بينهم العنف السياسي، إلا أن هناك تفاوت بهذا الخصوص، فقد يكون العنف السياسي قليل الحدوث في بعض البلدان وشائعا في البلدان الأخرى، وقد خلص البحث إلى أن

العنف السياسي ما هو الا ردة فعل على الظلم والقهر والاستبداد الذي تمارسه الانظمة الحاكمة، ويؤدي الى تكريس حالة عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي وتهديد السلم الاهلي، ويساهم في استنزاف الموارد وتعطيل عملية التنمية في المجتمع، كما يؤدي الى تبديد فرص وامكانات التحول الديمقراطي وما ينطوي عليه ترسيخ دولة المؤسسات وسيادة القانون، فضلاً عن فتح المجال امام التدخلات الخارجية في الشؤون الداخلية.

كما اتضح من خلال العرض أن تعاريف العنف السياسي متنوعة و متعددة إلا أنه يوجد شبه اتفاق بين أغلب الدارسين للظاهرة على أن العنف يصبح سياسيا عندما تكون أهدافه أو دوافعه سياسية ، ورغم الاختلافات الموجودة بين الباحثين في تحديد طبيعة و أهداف القوى المرتبطة بالعنف، الا ان أغلبهم يعرفونه بأنه استخدام القوة المادية أو التهديد باستخدامها لتحقيق أهداف سياسية ، ومن هذا المنطلق فإن العنف السياسي قد يكون منظما ، كالانقلابات، وعمليات الاغتيال، أو غير منظم كأحداث الشغب، وقد يكون فرديا كالاغتيال أو الاختطاف، أو جماعيا كالمظاهرات، الإضرابات، وأحداث الشغب، وعلنيا كالمظاهرات أو سريا كاغتيال عناصر المعارضة. ومن جهة أخرى رأينا أن هناك العديد من النظريات التي حاولت تفسير العنف السياسي كالنظرية الماركسية ، والوظيفية ونظرية الضبط الاجتماعي والتفاعل الرمزي، وإن كانت أغلبها ارتبطت أساسا بخبرة و تقاليد المجتمعات الغربية.

وبما أن الطرح السوسيولوجي لظاهرة العنف السياسي ينظر إليه كظاهرة اجتماعية، فإن حرب الجميع ضد الجميع التي تعرف الحالة الطبيعية حسب رأي هوبز تساعد على فهم ما يشير اليه مفهوم العنف السياسي، وبالتالي يمكن اسقاط هذا المفهوم على العديد من المجتمعات ولعل من بينهم المجتمع الليبي الذي يشهد حالة من الفوضى بين مختلف القوي السياسية منذ عام 2014م فيما يخص

استعمال القوة بمختلف اشكالها، أو على الاقل هو حالة من الصراع السياسي الاجتماعي ذات النطاق البشري والزماني والمكاني.

ونظرا لكون البحث العلمي في حقل علم الاجتماع يسعى نحو تحقيق العلمية والموضوعية والدقة المنهجية في معاينته للظاهرة موضوع البحث، فإنه يحاول ربط التحليل السوسيولوجي بجملة المفاهيم التي تشكل كلا من المداخل النظرية في حقل علم الاجتماع، وعليه فإن كل بحث سوسيولوجي مطالب بمعالجة ظاهرة العنف السياسي، من خلال الاعتماد على المداخل المنهجية الكبرى في حقل المعرفة السوسيولوجية .

إن هذه النظريات السوسيولوجية تحمل في طياتها بعدا معياريا، مهما بدا لنا أنها نزيهة إلى حد كبير،" فأي نظرية تقوم بوصف الواقع لابد أن تطرح في ثناياها تصريحا أو تلميحا افتراضات عما يجب أن يكون عليه شكل ذاك الواقع في رأي الباحث، وبناء على ذلك فإن النظرية تنطوي دائما على نظرة معينة إلى الفعل السياسي، وعلى أشكال الفعل الممكنة والمستحبة، وهذا يعني أن النظرية الاجتماعية لا تتكلم فقط عن العمليات والصراعات والمشكلات الاجتماعية فحسب، بل هي كذلك جزء من تلك العمليات والصراعات والمشكلات، ولعل النظرية الماركسية خير دليل على ذلك[27]، وعليه لا يمكننا أن نطمئن إلى صحة نظرية ما ونزاهتها وحيادها الأيديولوجي بسهولة، فمن وجهة نظر الباحث ليس من المستبعد أن يتم تفسير السلوك الاجتماعي الموسوم بالعنف السياسي لصالح موقف أيديولوجي أو سياسي ما، بل ليس من المستبعد أن يكون السلوك الاجتماعي الموسوم بالعنف ليس سلوكا عنيفا بالمعنى الذي يحمله في ذاته، بل إنه مجرد أدلجة سياسية له، يبتغى من ورائها تبرير وضع سياسي ما لصالح جماعة ما.

ولكن رغم ذلك علينا التأكيد على ضرورة طرح ظاهرة العنف السياسي من وجهة نظر سوسيولوجية، وفق المؤشرات التي سبق طرحها، المجال البشري، والمجال

الزماني، والمجال المكاني، فكلما كان العنف ناتجا عن إرادة جماعة ما، وكلما حمل خصائص الجماعة التي يصدر عنها هذا العنف، وكلما كان عدد المشاركين فيه كبيرا وكلما كان مجاله الجغرافي واسعا ومجاله الزماني ممتدا، كلما كان العنف فعلا اجتماعيا يمكن ملاحظته بمجهر علم الاجتماع، وبالتالي يمكن دراسته كظاهرة اجتماعية، تحمل أبعادا اجتماعية كلية.

هوامش البحث:

1- حسنين توفيق ابراهيم، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، سلسلة اطروحات الدكتوراة(17)، مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الثانية، بيروت،1999م، ص19

2- برهان زريق، العنف السياسي، الطبعة الاولى، 2016م، ص 408

3- - محمد سعد ابو عامود، العنف السياسي في الحياة السياسية العربية المعاصرة مجلة المستقبل العربي و العدد 141 و تشرين الأور 1991م، ص 81

4- عبد الحق مجيطنة، مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الايديولوجي ، المجلة العلمية لجامعة الجزائر، المجلد السادي، العدد الحادي عشر، 2018م، ص138

5- قبي آدم، رؤية نظرية حول العنف السياسي، مجلة الباحث، العدد الاول، 2002م، ص 102

6- حسين السيد عزالدين، مجتمع اللاعنف- دراسة في واقع الامة الاسلامية، الطبعة الاولى، دار الزهراء للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت،2005،ص50.

7- دليلة خوايلدي، اشكالية العنف السياسي في العالم العربي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي بن مهيدي-أم البواقي، 2016م، ص14

8- عدلي محمود السمري، علم الاجتماع الجنائي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان،2009م، ص ص288-290

9- ابراهيم حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سبق ذكره ، ص22

10 –طارق رشاد محمود، العنف السياسي– العوامل المادية والايديولوجية والسيكلولوجية، مركز حرمون للدراسات المعاصرة، الطبعة الاولى، اسطنبول، 2018م، ص36

11–ابراهيم حسين توفيق، ظاهرة العنف السياسي في النظم العربية، مرجع سبق ذكره، ص 48

12–موسوعة كمبريدج للتاريخ ، الفكر السياسي في القرن العشرين ، تحرير تيرنس بول ، ترجمة مي مقلد ، المركز القومي للترجمة ، القاهرة ، 2009 ، ج 1 ، ص 191.

13– طارق رشاد محمود، العنف السياسي، مرجع سبق ذكره ص37

14–ياسمين حمدي محمد، أثر تظاهرات 25 يناير على انتشار ظاهرة العنف السياسي (2011– 2013)، المركز الديمقراطي العربي، 2016م،

15–حسنين توفيق ابراهيم، مصدر سبق ذكره، ص 142.

16– محمد علي محمد وعلي عبدالعاطي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، دار النهضة العربية، بيروت، ص334

17–محمد حسين أبوعلاء : العنف الديني في مصر، القاهرة المحروسة ط 1 1998 ص178

18– مصطفى عمر التير :العنف العائلي، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، الطبعة الأولى، 1997 ، ص14

19– عبد المنعم محيطنة، مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الأيديولوجي" قراءة إبستيمولوجية "، مرجع سبق ذكره، ص139

20– غزالة بن فرحات، اشكالية العنف: دراسة في أهم المقاربات النظرية، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25،2015م، ص141

21-عبد الباسط عبد المعطي، عادل مختار الهواري، في النظرية المعاصرة في علم الاجتماع، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1990، ص98

22-ادم قبي ،" رؤية نظرية حول العنف السياسي في الجزائر" مرجع سابق، ص109

23- غزالة بن فرحات، اشكالية العنف، مرجع سبق ذكره، ص142

24- كاظم الشبيب؛ ؛العنف الاسري: قراءة في الظاهرة من اجل مجتمع سيمل" المركز الثقافي العربي، بيروت، 2012م، ص 96.

25- السيد عوض، الجريمة في مجتمع متغير، المكتبة المصرية، الإسكندرية، 2016م ، ص 154

26- سمير عزوني، التحليل السوسيولوجي لظاهر العنف ضد المسنين، مجلة المنارة للدراسات الانسانية والاجتماعية، العدد الثامن، 2018م، ص137

27- عبد الحق مجيطنة، مفهوم العنف الاجتماعي في البحوث السوسيولوجية بين الطرح العلمي والطرح الايديولوجي، مرجع سبق ذكره، ص 156